

وتشاورتهم في ذلك اور حلت عصمت مع قتلها مصعبا
لا يثبت الميتة لهم ينحد عنهم وقدموا ان هذا
عنه كفاية العام ولكن اوردوا البناء على النبي
وهو حسب بيوتهم فيه الزكي والذبي ولو شمل
خلقه والمستجود دخل للعائف ولو قتل ولا يثبت
نحوه وعدم شوطها ليدرجون لشرها وظل
والا جراح ويحل في الاطلاق عليه كسودة الزكي
والذبي ولا يبان المصروف في غير الزاوية بالسد
والذبي وجوه البروان في المصروف في المصروف
ولا يثبت في قبول غيره وان قال عاقب ولو ولد له
قبول الا ما لم له الرجوع ان القامة لا يرجع حتى
يباين والظن انما عه بالذبي في ان يبي حتى ولو
لزم قطعا في بيع شرطه ان يجرم ولو كره وفي حديث
ان المصروف اذا نجا عتقا او نواقر ادى اليه المصروف
عليه كما لو اقر او اخرج وان استولى فقام رجوع له
ملكه ولو رثته او اخلان منه كل اكل عام ونص ما عجل
في الغايب مما باقى الا ان يقول من علمه كل عام ويطول
تشرطا اصله او وثوقه سني يرضى عليه كل
سنة مثل علمه في وجهه للا جارة بجهول

الذان

الذان بعد ل وخالص به من الملة فحوز على اوجه
او هو المبراة بالذات صلاح ومنه المنفعة وتروى له
ان لم يصلح المسكن وان ما يحس عليه وما ان ولم
يعني محس ما بناه وفصل لما ضره حوز في ايب
الوافق من غير محس في غلته وسلبا ولا يجوز
ساكن السفين لغيره الا فصل لقطاع او يبيع
وتفقه فوس العترة من بيت المال ولو قف على
مدين وان كانت له غلته منها والذبي ان قبل ذلك
والا فلا يثبت له فان عدم عود مملها ويبيع ما قدر
منفعة المصروفة ولا يدمر اصل النفع حتى يبا
يباع في عقار وحصل في مثله او ينقصه فان تمت
يرجع فصرفه كقيمة التملك وفصل الذكور عما
التزوا من نهم الوفق وما كسر من الذان بل من ولا يباع
العقار وان شربا جود الذان لا يبيع كما يجوز
ومثيرة والتشهر من هذه لبعضها للمصروفة واسر
الحس عليه قبل ثبته في ثبته والذبح ان هووم
الوفق كغيره بالذبي كما علمه ابن عرفة عن المصروفة
وقيل ثبته اعادةه وقتها الماصر لاوله على اوله
ان المصروفة انظر حتم واجازة ولو لم يثبت ولو لم يثبت

مرة

يبي

Copyright © King Saud University